مجلة المعيار ISSN :2588-2384
مجلد: 23 عدد: 45 السنة: 2018

أغراض الإمام مسلم في رواية الأحاديث المنقطعة في صحيحه

الطالبة: فوغال عتيقة
إشراف: د/ أبو بكر كافي
Atikahadith71@gm.com

تاريخ الوصول: 2018/04/11 / القبول:...../ النشر على الخط:.....

Received: ..... / Accepted: ..... / Published online: .....

الملخص

يعالج هذا البحث المتواضع موضوعا مهما يتمثل في الأحاديث المنقطعة في صحيح مسلم والتي خالف فيها الإمام مسلم شرطه في كتابه حيث تولى هذا البحث مهمة رصد هذه الأحاديث وإحصائها للوصول إلى عددها الحقيقي سيما وأن العلماء قد اختلفوا حول عددها كما حاولت تتبع أقوال العلماء للوصول إلى معرفة أغراض الإمام مسلم في إخراجه لهذه الأحاديث رغم انقطاعها مما يقدح في صحتها.

الكلمات المفتاحية :أغراض- الإمام مسلم-رواية-الحديث المنقطع- صحيح مسلم.

the strong desire of imam Muslim in Narration of Hadith despite in his sahih

Abstract

This modest research deals with a very important subject Interrupted Hadith in sahih Muslim and in which the latter has broken his condition.
This research focuses on looking for and counting these

hadith to arrive to their correct number which scholars themselves discugreed on. It also tries to follow the Purposes of scholars in them to know what is the strong desire of imam Muslim in publishing these hadith despite their disconnection the
thing that makes us doubt them and raise the question.

Keywords

sahih Muslim - Hadith despite -Narration - imam Muslim -the strong desire

مقدمة:

من أجل النّعم التي منّ الله بها علينا أن هدانا إلى هذا الدين القويم وشرح صدورنا به لقوله تعالى:{**فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ**} الأنعام: 125. فالحمد لله أولا وآخرا، ظاهرا وباطنا، ونصلي ونسلم على المبعوث رحمة للعالمين وقائد الغر الميامين محمد سيد الخلق أجمعين، صلاة وسلاما دائمين متلازمين إلى يوم الدين. وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإنه لا يخفى على أحد ما لصحيح مسلم من المكانة العالية من بين دواوين السنّة فهو من أصح الكتب بعد كتاب الله، لذلك سخر الله تعالى همم رجال أفنت أعمارها وبذلت جهودها في خدمة هذا السفر العظيم متنا وإسنادا، فقها واستنباطا، استدراكا واختصارا، شرحا وانتصارا.

هذا الاهتمام العظيم مكّن العلماء من الوقوف على بعض الأحاديث – وإن كانت قليلة– خالف فيها الإمام مسلم شرطه في كتابه، كونها غير متصلة الإسناد، وقد نبّه العلماء على هذا الأمر وفي ذلك يقول النووي: " اشتمل كتاب مسلم على أحاديث اختلفوا في إسنادها أو متنها لصحتها عنده وفي ذلك ذهول منه عن هذا الشرط أو سبب آخر"[1]، كما نافح بعض العلماء عن هذا الكتاب والتمسوا العذر للإمام مسلم كونه لم يروها أصالة إنما كانت غايته التنبيه إلى بعض الأمور الحديثية وفي ذلك يقول العراقي: "ولا أعلمُ في كتاب مسلمٍ بعد مقدمةِ الكتابِ حديثاً لم يذكرْهُ إلا تعليقاً غيرَ هذا الحديثِ، وفيه مواضعُ أخرُ يسيرةٌ رواها بإسنادِهِ المتصلِ، ثم قال: ورواهُ فلانٌ، وهذا ليس من باب التعليقِ، إنّما أرادَ ذِكْرَ مَنْ تابعَ رواية الذي أسندَهُ من طريقِهِ عليه، أو أرادَ بيانَ اختلافٍ في السندِ، كما يَفْعَلُ أهلُ الحديثِ. ويدلُّ على أنَّهُ ليسَ مقصودُهُ بهذا إدخالَهُ في كتابِهِ؛ أنَّهُ يقعُ في بعضِ أسانيدِ ذلك مَنْ ليس هو من شرْطِ مسلم"[2].

فإن كان رحمه الله قد اشترط في كتابه إخراج الصحيح المجرد، فهل مثل هذه الأمور تغيب عن أحد جهابذة السنة ؟ وبالتالي تكون روايته لمثل هذه الأحاديث إخلالا بشرطه، مما يفتح الأبواب أمام الطاعنين في السنّة لينفذوا عبرها إلى أصح الكتب بعد القرآن الكريم، أم أنّه رحمه الله قصد أمورا من وراء ذلك.

ومن هنا جاء هذا البحث محاولة منّي لإماطة اللثام عن الأحاديث المنقطعة عند الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه، والرد على من اتخذوا من هذه الأمور مطية للنيل من السنة النبوية الشريفة، وذلك من خلال الإجابة عن هذين السؤالين :

– ما هي الأحاديث التي حكم عليها العلماء بالانقطاع في صحيح مسلم ؟

---

[1] – النووي، المنهاج ، ج1/ص16.

[2] – زين الدين العراقي، شرح التبصرة، الطبعة: الأولى، 1423 هـ – 2002 م، ج1/ 137.

- أيكون الإمام رحمه الله أورد مثل هذه الأحاديث سهوا منه، أم أنّه تقصّد إخراجها على حالتها تلك لحاجة في نفسه، فهل يكون الغرض واحد؟ أم تعددت الأغراض التي من أجلها جانب ما اشترطه على نفسه في صحيحه ؟

وقد لاحظت اختلاف علماء الحديث في تعريف مصطلح المنقطع وهذا ما سأبيّنه في المطلب الخاص به، والتعريف الإجرائي لهذا المصطلح والذي سرى عليه هذا البحث أخذ التعريف العام للمنقطع لأنه يشمل أي سقط ظاهر يقع في السند ليدخل في عمومه: المعلق، المقطوع، رواية المجهول، والمبهم، وقد قمت بدراسة كلّ هذه الأنواع، وهذا الذي يميز بحثي هذا عن غيره ممن اعتنى بهذا الموضوع.

وقد كان البحث وفق الخطة التالية:

مقدمة.

المبحث الأول: تعريفات (المنقطع، المقطوع، المعلق، رواية المجهول، والمبهم)، وبيان جهود العلماء في تتبع الأحاديث المنقطعة في صحيح مسلم.

المطلب الأول: الحديث المنقطع والمقطوع.

الفرع الأول: الحديث المنقطع.

الفرع الثاني:الحديث المقطوع.

المطلب الثاني: الحديث المعلق، المبهم، رواية المجهول.

الفرع الأول: الحديث المعلق.

الفرع الثاني: الحديث المبهم.

الفرع الثالث: رواية المجهول.

المطلب الثالث: بيان جهود العلماء في تتبع، وإحصاء، وحصر المقطوعات في صحيح مسلم.

المبحث الثاني: أغراض رواية الأحاديث المقطوعة في صحيح مسلم.

المطلب الأول: ما رواه لأجل المتابعة.

المطلب الثاني:ما رواه لبيان زيادة لفظ في الحديث يفيد حكما فقهيا.

المطلب الثالث: ما رواه لبيان مخالفة الراوي لغيره.

المطلب الرابع: ما أبهم راويه لأنّ شهرته عند أهل الفنّ تغني عن تعيينه.

المطلب الخامس: ما رواه لبيان الاختلاف الواقع في الرواية.

المطلب السادس:ما لم يتبين سبب إيراده بهذه الصيغة.

خاتمة: اشتملت على أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث.

المبحث الأول: المنقطع، المقطوع،المعلق،رواية المجهول، المبهم، وبيان جهود العلماء في تتبع الأحاديث المنقطعة في صحيح مسلم.

المطلب الأول: الحديث المنقطع والمقطوع

الفرع الأول: الحديث المنقطع وحكمه

1– تعريفه: ذكر الخطيب البغدادي أنّ المنقطع: يستعمل غالبا في رواية من دون التابعين عن الصحابة , مثل أن يروي مالك بن أنس عن عبد الله بن عمر، ثمّ ذكر قول بعض أهل العلم أنّ الحديث المنقطع ما روي عن التابعي ومن دونه موقوفا عليه من قوله أو فعله[1]، وقال ابن دقيق العيد: "ما سقط منه رجل في أثنائه يسمي بالمنقطع وهو السادس عند الجمهور."[2]

و أضاف برهان الدين الجعبري أن الحديث المنقطع قد يكون ما أبهم فيه راو[3]، وذكر ابن جماعة أنّ الحديث المنقطع هو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان ...إلا أن أكثر ما يوصف بالانقطاع رواية من دون التابعي عن الصحابي[4]، وأضاف النووي أنّ ما كان الساقط رجلين فأكثر سمي أيضا معضلا[5]، بينما ذكر ابن كثير أنّ من علماء الحديث من قال أن المنقطع : هو أن يسقط من الإسناد رجل، أو يذكر فيه رجل مبهم، ومنهم من قال: المنقطع مثل المرسل، وهو كل ما لا يتصل إسناده، غير أن المرسل أكثر ما يطلق على ما رواه التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.[6]

2 – حكم الحديث المنقطع:

ذكر الخطيب البغدادي بسنده عن الذُّهْلِيُّ قوله: "ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصل غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول ولا رجل مجروح"[7]، وقال الذهبي: "فهذا النوعُ قلَّ مَن احتَجَّ به"[8]، وذكر محمود الطحان: "أن المنقطع ضعيف بإجماع العلماء لفقده شرطا من شروط القبول وهو اتصال السند، وللجهل بحال الراوي المحذوف"[9].

قلت: من خلال ما سبق يُفْهَمُ أنّ الحديث المنقطع ضعيف باتفاق العلماء ووذلك للجهالة بحال الراوي المحذوف من الإسناد.

---

[1] – ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ج1/ص21.

[2] – ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح، ج1/ص16.

[3] – الجعبري، رسوم التحديث في علوم الحديث، ج1/ص71

[4] – ابن جماعة، المنهل الروي ، ج1/ص46.

[5] – النووي، المنهاج، ج1/ص30.

[6] – ابن كثير، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، ج1/ص50.

[7] – ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ج1/ص20.

[8] – الذهبي، الموقظة، ج1/ص40.

[9] – محمود الطحان النعيمي، تيسير مصطلح الحديث، ص95.

الفرع الثاني: الحديث المقطوع:

تعريفه: وهو ما جاء عن التابعين موقوفا عليهم من أقوالهم أو أفعالهم[1]، وقد ذكر النووي أنّ

الشافعي ثم الطبراني استعملاه في المنقطع.[2]

قلت: بعض القدماء كان لا يفرق بين المنقطع والمقطوع فهما واحد، وقد ذكر ابن حجر في الفرق بين المقطوع والمنقطع: "أنّ المنقطع من مباحث الإسناد والمقطوع من مباحث المتن، كما ترى، وقد أطلق بعضهم هذا في موضع هذا، وبالعكس، تجوزا عن الاصطلاح"[3].

المطلب الثاني: الحديث المعلق، المبهم، ورواية المجهول.

الفرع الأول:الحديث المعلق.

تعريفه: وهو الذي حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر[4]، المعلق إن كان بصيغة الجزم فصحيح وإلا فمنقطع أو معضل[5]، وقد ذكر بعض علماء الحديث أنّ أغلب التعاليق وقعت في صحيح البخاري، وهي قليلة جدا في صحيح مسلم.[6].

الفرع الثاني: المبهم.

تعريفه: هو الذي لم يسم أحد رواته أو من سمي ولا تعرف عينه فهذا ممن لا يقبل روايته أحد، وأضاف ابن حجر أنه لا يُقْبَلُ ما لم يُسَمَّ، لأن شرط قبول الخبر عدالة رواته، ومَنْ أُبْهِمَ اسْمُه لا يُعرفُ عَيْنهُ؛ فكيف عدالته[7]، ويورد المحدثون المعلق في مصنفاتهم عادة يقصدون به الاختصار في إيراد الأحاديث، أو تقوية الاستدلال على موضوع الباب بما لا يدخل في شرط الكتاب.[8]

الفرع الثالث: رواية المجهول

المجهول عند علماء الحديث قسمان: الأول: المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعا، وروايته غير مقبولة، الثاني : المجهول العدالة الباطنة، وهو عدل في الظاهر، وهو المستور[9]، كما ذكر الخطيب أنّ المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد.[1]

---

[1] – ينظر: مقدمة ابن الصلاح، ص47.

[2] – .ينظر: التقريب والتيسير للنووي ص34.

[3] – ابن حجر، نزهة النظر، ج1/ص145.

[4] – ينظر: مقدمة ابن الصلاح، ص24، المنهل الروي لابن جماعة، ص49، التقييد والإيضاح للعراقي، ص32.

[5] – ينظر: رسوم التحديث في علوم الحديث، ج1/ص60.

[6] – ينظر: رسوم التحديث للجعبري، ج1/ص73، التقييد والإيضاح للعراقي، ص32.

[7] – ينظر: الباعث الحثيث لابن كثير، ص97 – نزهة النظر لابن حجر، ص125.

[8] – نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث ، ص374.

[9] – ينظر: مقدمة ابن الصلاح، ص111 – 112.

المطلب الثالث: جهود العلماء في إحصاء وحصر وتتبع المقطوعات في صحيح مسلم.

اختلف علماء الحديث حول عدد الأحاديث المعلقة في صحيح مسلم.

فمنهم من قال أنّها أربعة عشر حديثا كالحافظ أبي علي الغساني في تقييد المهمل[2]، الإمام المازري في المعلم[3]، الحافظ العراقي في التقييد[4]، والقرطبي في المفهم[5]، بينما ذهب الحافظ ابن حجر إلى أنّها لا تبلغ إلا ثلاثة عشر[6].

وجزم ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم بأن عددها هو إثنا عشر، وبعد أن بيّن المواضع المعلقة ذكر الأسباب التي جعلت الحافظ أبا علي الغساني يقع في الوهم ويذكر أن عددها هو أربعة عشر حديثا حيث أنّه كرّر حديث ابن عمر: " أرأيتكم ليلتكم هذه"[7] المذكور في الفضائل، وهو بالتالي يسقط من العدد مرة أمّا الحديث الثاني فإنّ أبا عبد الله الجلودي رواه عن مسلم موصولاً، كما أنّ روايته هي المعتمدة المشهورة، وبإسقاط هذين الحديثين من العدد يصبح عددها اثنا عشر لا أربعة عشر[8]، وقد ذكرَ مثل كلام ابن الصلاح: النووي[9]، والحافظُ ابنُ حجرٍ كما سيأتي.

وتعقب الحافظ ابن حجر العراقي بأن عدد الأحاديث هو اثنتا عشر، وأرجع السبب في ذلك الوهم الذي وقع فيه العراقي في عدد الأحاديث إلى متابعته لأبي علي الغساني والمازري لأن الغساني ذكر أنها أربعة عشر، ولكن لما سردها أورد منها حديثا مكررا وهو حديث ابن عمر: "أرأيتكم ليلتكم هذه"، ثم عد الحافظ الأحاديث المذكورة ووقع في وهمين: الأول: أنه أسقط حديث ابن عمر سهوا فلم يعده في هذه الأحاديث.

والثاني: أنه كرر واحدا من هذه الأحاديث التي عدها وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه في قصة ماعز في اعترافه بالزنا، فعلى هذا ما عده الحافظ لا يزيد على أحد عشر موضعا، ولا يبلغ اثني عشر إلا بحديث ابن عمر الذي كرره غيره وأسقطه هو سهوا"[10]، بينما ذكر النووي أنّ في صحيح مسلم أربعة عشر أو اثني عشر حديثا منقطعة.[11] وأوصلها

---

[1] – ينظر الكفاية للخطيب البغدادي، ص88.

[2] – ينظر: تقييد المهمل لأبي علي الغساني، ص807.

[3] – ينظر: المعلم للمازري، ج 1/ص 385.

[4] – ينظر: التقييد والإيضاح لزين الدين العراقي، ص33.

[5] – ينظر المفهم للقرطبي، كتاب النبوات، باب إذا رحم الله أمة قبض نبيها قبلها، ج6/ص89.

[6] – ينظر: النكت لابن حجر ، ج1 /ص183.

[7] – أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب قوله صلى الله عليه وسلم:"لا تأتي مائة سنة، وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم"، ج4/ص1965، (ح/2537).

[8] – ينظر صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح، تحقيق موفق عبد الله، ص 81.

[9] – ينظر النووي في المنهاج، ج1/ص 18.

[10] – ينظر النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، ، ج1/ص183.

[11] – ينظر: المنهاج للنووي، ج4/ص63.

أبو صهيب الكرمي محقق كتاب صيانة صحيح مسلم إلى ستة عشر موضعاً حيث زاد عليها أربعة تعاليق لم يذكرها ابن الصلاح، ولا غيره ممن جمع التعاليق[1]، وهي ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: ما علقه ووصله في صحيحه، وعددها خمسة أحاديث.

المجموعة الثانية: ما علقه هو ووصله غيره، وعددها خمسة أحاديث.

المجموعة الثالثة: ما أبهم فيه شيخه وعددها ستة أحاديث.

المبحث الثاني: أغراض رواية الإمام مسلم للحديث المقطوع.

المطلب الأول: ما رواه في المتابعات[2].

الحديث الأول: قال الإمام مسلم: "حدثنا محمد بن المثنى، وابن بشار، قالا: حدثنا ابن أبي عدي، عن سعيد، عن قتادة، قال: حدثني غير واحد لقي ذاك الوفد، وذكر أبا نضرة، عن أبي سعيد الخدري، أن وفد عبد القيس لما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل حديث ابن علية، غير أن فيه «وتذيفون فيه من القطيعاء، أو التمر والماء» ، ولم يقل: قال سعيد، أو قال من التمر"[3].

المناقشة:

قال النووي: "معنى هذا الكلام أن قتادة حدث بهذا الحديث عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري كما جاء مبينا في الرواية التي بعد هذا من رواية بن أبي عدي"[4].

قلت: هذا الحديث لم يذكره الغساني فيما ذكره من الأحاديث المقطوعة، وقد روى الإمام مسلم هذا الحديث بعد روايته لحديث يحيى بن أيوب، عن ابن علية[5]، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة وقد صرّح سعيد: بأنّ قتادة ذكر أبا نضرة،

---

[1] – ينظر هامش صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح، تحقيق أبو صهيب الكرمي، ص1221 – 1222 .

[2] – تعريف المتابعة: هي أن يروي راويان أو أكثر في طبقة واحدة حديثا واحدا. ينظر: المختصر في علم الأثر للكافِيَجي ج1ص/ 142.

أمّا عن أحوال رواة المتابعات والشواهد فقد ذكر قال ابن الصلاح أنّه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدودا في الضعفاء. ينظر: علوم الحديث ابن الصلاح، ص84.

لذلك فقد أخرج كل من الإمامين البخاري ومسلم في صحيحيهما لبعض الضعفاء في المتابعات والشواهد لكن على سبيل الإنتقاء، وفي ذلك يقول الإمام النووي: "وانما يفعلون هذا لكون التابع لا اعتماد عليه وانما الاعتماد على من قبله" ينظر: مقدمة المنهاج للنووي، ج1/ص34، وذكر في موضع آخر أن مسلما يذكر في المتابعات من هو دون شرط الصحيح. ينظر ج11/ص162.

وذكر السخاوي أنّه لا يعتمد على كل من المتَابَع والمُتَابِع لكن باجتماعهما تحصل القوة. ينظر: فتح المغيث للسخاوي، ج1/ص257

كما ذكر السيوطي أنه يروي عن الطبقة الثالثة في المتابعات لينجبر القصور الذي في رواية من هو في الطبقة الثانية. ينظر: تدريب الراوي، للسيوطي، ج1/ص186.

[3] – صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله، وشرائع الدين، والدعاء إليه، ج1/ ص49، (ح/27).

[4] – ينظر: المنهاج للنووي، كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وشرائع الدين والدعاء إليه والسؤال عنه وحفظه وتبليغه من لم يبلغه ج1/ص190.

[5] – إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم أبو بشر البصري ، المعروف بابن علية ولد سنة 110 هـ، وتوفي سنة 193 هـ ب بغداد. ينظر ، تهذيب الكمال للمزي، ج3/ص23، (رقم/417).

عن أبي سعيد الخدري ليروي بعده مباشرة حديث محمد بن المثنى، وابن بشار، عن ابن أبي عدي[1]، عن سعيد، عن قتادة، وهذا الحديث يرويه الإمام مسلم بهذه الصيغة المعلقة لغرض المتابعة حيث تابع ابن أبي عدي ابن علية عن سعيد بن أبي عروبة، ولعل الإمام مسلم قصد أن تكون المتابعة من ابن أبي عدي إذ يتفق معه الإمام البخاري في الرواية عنه عن سعيد بن أبي عروبة بالذات لما يعرف من حال هذا الأخير من اختلاط في آخر حياته[2] بينما انفرد الإمام مسلم بالرواية عن ابن أبي علية عن سعيد بن أبي عروبة، كما أن ابن أبي عدي وابن علية لم يحدد العلماء زمن سماعهما الحديث عن ابن أبي عروبة بعد أو قبل الاختلاط فكانت المتابعة في محلها لإزالة أي لبس مع الأخذ بعين الإعتبار شدة انتقاء الشيخين للرواة.

ويضاف كذلك أن الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم هو من الشواهد على حديث الباب الذي يرويه ابن عباس رضي الله عنه في قصة وفد عبد القيس.

الحديث الثاني: قال الإمام مسلم: "حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، أخبرنا يحي بن آدم، حدثنا الفضيل بن مرزوق، عن شقيق بن عقبة، عن البراء بن عازب، قال: نزلت هذه الآية: {**حافظوا على الصلوات**} [البقرة: 238] وصلاة العصر، فقرأناها ما شاء الله، ثم نسخها الله، فنزلت: {**حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى**} [البقرة: 238] ، فقال رجل كان جالسا عند شقيق له: هي إذن صلاة العصر، فقال البراء: قد أخبرتك كيف نزلت، وكيف نسخها الله، والله أعلم "، قال الإمام مسلم: ورواه الأشجعي، عن سفيان الثوري، عن الأسود بن قيس، عن شقيق بن عقبة، عن البراء بن عازب، قال: قرأناها مع النبي صلى الله عليه وسلم زمانا بمثل حديث فضيل بن مرزوق"[3]

المناقشة:

ذكر الحافظان أبو علي الغساني[4]، وابن حجر[1] هذا الحديث ضمن الأحاديث المقطوعة في صحيح مسلم لأنه أورده بسند مقطوع بينه وبين عبيد الله الأشجعي، كما ذكر الحميدي والرشيد العطار بأنّه ليس لشقيق بن عقبة عن البراء في الصحيح غير هذا الحديث الواحد.[2] ،

---

[1] – أَحْمَد بن إِبْرَاهِيم بن أَبي عدي السلمي توفي سنة 194هـ. ينظر:تهذيب الكمال للمزي، ج 24 /ص321- 323، (رقم/ 5029).

[2] – ينظر التفصيل حول زمن اختلاطه ومدته، ومن روى عنه في الحالتين (قبل وبعد) في: المختلطين للعلائي، ص 41، (رقم/18) – الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط لسبط بن العجمي، ص139، (رقم/43) – الكواكب النيرات لابن الكيّال، ص190 – 207، (رقم/25).

[3] – مسلم، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، ج1/ص438 (ح/630).

[4] – ينظر: تقييد المهمل لأبي علي الغساني، ص 805.

قلت: في قول الإمام مسلم " بمثل حديث ابن مرزوق" هذا اعتراف ضمني منه بأن ماقصده من إيراد هذه الرواية المقطوعة هو المتابعة لا غير، ويؤيد هذا كل من:

– الجياني في قوله : "وأورد مسلم في الاستشهاد والمتابعة على حديث خرجه عن اسحاق بن ابراهيم الحنظلي ... في الصلاة الوسطى. قال ورواه الأشجعي عن سفيان الثوري..."[3]

– ابن الصلاح حيث قال: "وقوله فيما سبق في الاستشهاد والمتابعة في حديث البراء بن عازب في الصلاة الوسطى بعد أن رواه موصولا ورواه الأشجعي عن سفيان الثوري إلى آخره"[4].

– الرشيد العطار حيث علّق على هذا الحديث بقوله : " هكذا أورده مسلم في صحيحه، وهو حديث متصل من حديث فضيل بن مرزوق بالاسناد المذكور، انفرد به مسلم، دون البخاري، وقوله بعد إيراده: ورواه الأشجعي عن سفيان، إنما هو على وجه المتابعة، وذكر متابعة الرواة
بعضهم بعضا على رواية الحديث لا يقدح في اتصاله، بل يقويه ويؤيده".[5]

– النووي في قوله: "وقوله فيما سبق في الاستشهاد والمتابعة في حديث البراء بن عازب في الصلاة الوسطى بعد أن رواه موصولا ورواه الاشجعي عن سفيان الثوري إلى آخره"[6].

– محمد الأمين الأرمي: " غرضه بسوق هذا التعليق بيان متابعة الأسود بن قيس[7] لفضيل بن
مرزوق في رواية هذا الحديث عن شقيق بن عقبة".[8]

كما أنّ الإمام مسلم قصد المتابعة من طريق الأشجعي لأنه من أثبت الرواة عن الثوري.

الحديث الثالث: قال الإمام مسلم: "حدثني هارون بن سعيد الأيلي، حدثنا عبد الله بن وهب، أخبرنا ابن جريج، عن عبد الله بن كثير بن المطلب، أنه سمع محمد بن قيس، يقول: سمعت عائشة تحدث فقالت: ألا أحدثكم عن النبي صلى الله عليه وسلم وعني، قلنا: بلى، ح وحدثني من سمع، حجاجا الأعور – واللفظ له – قال: حدثنا حجاج بن محمد، حدثنا ابن جريج، أخبرني عبد الله – رجل من قريش – عن محمد بن قيس بن مخرمة بن المطلب، أنه قال يوما: ألا أحدثكم عني وعن أمي قال: فظننا أنه يريد أمه التي ولدته، قال: قالت عائشة: ألا أحدثكم عني وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا: بلى... الحديث"[9]

---

[1] – ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، ج1/ص347.

[2] – ينظر: الجمع بين الصحيحين للحميدي، ج1/ص53، وغرر الفوائد للعطار، ج1/ص139.

[3] – الغساني، تقييد المهمل، ص805.

[4] – ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم، تحقيق موفق عبد الله، ص80– 81.

[5] – الرشيد العطار، غرر الفوائد، ج1/ص135.

[6] – النووي، المنهاج، ج1/ص17.

[7] – ذكره ابن شاهين في من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، ص77، (رقم/34).

[8] – محمد الأمين الأرمي، الكوكب الوهاج، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة الوسطى، ج9/ ص 24.

[9] – صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، ج2/ص669، (ح/974)

المناقشة: روى الإمام مسلم هذا الحديث دون أن يسمي الواسطة بينه وبين حجاج الأعور، وذكر القاضي عياض أن في قول الإمام مسلم: "وحدثني من سمع حجاجًا الأعور واللفظ له.حدثنا حجاج بن محمد قال : حدثنا ابن جريج ، فيوهم هذا أن حجاجًا الأعور حدث به عن حجاج بن محمد ، وليس كذلك ، حجاج بن محمد هذا هو حجاج الأعور نفسه وتقدير كلام مسلم حدثني من سمع حجاجا الأعور قال هذا المحدث حدثني حجاج بن محمد". [1]

وقد ذكر أبو علي الغساني هذا الحديث ضمن الأحاديث المقطوعة في صحيح مسلم ووصله من طريق يوسف بن سعيد بن مسلم عن حجاج، لكنه ذكر أنه جعل عبد الله بن أبي مليكة بدل عبد الله بن كثير[2]، كما ذكر الرشيد العطار أن هذا الحديث صحيح متصل أيضا في كتاب مسلم لأنه أورد إسناده متصلا إلى النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنه جعل لفظه لمن لم يسمه من شيوخه عن حجاج.[3]

قلت: روى الإمام مسلم هذا الحديث أولا من طريق عبد الله بن وهب عن ابن جريج وأعقبه بالإسناد الثاني الذي لم يسم فيه من حدثه عن حجاج الأعور عن ابن جريج ويكون بالتالي حجاج الأعور قد تابع عبد الله بن وهب عن ابن جريج. ويؤيد هذا ما يلي:

ما قاله قال النووي: "ولا يقدح رواية مسلم لهذا الحديث عن هذا المجهول الذي سمعه منه عن حجاج الأعور لأن مسلما ذكره متابعة لا متأصلا معتمدا عليه بل الاعتماد على الإسناد الصحيح قبله"[4].وهو نفس ماذكره الأبي[5]، وشير أحمد العثماني[6]في شرحيهما على صحيح مسلم.

وقد أخرج هذا الحديث عن حجاج الأعور من طريق يوسف بن سعيد المصيصي كلّ من:

النسائي في سننه[7]، وفي النعوت الأسماء والصفات[8]، أبي نعيم في المسند المستخرج على صحيح مسلم[9]، أبي يعلى الخليلي في الفوائد[10]، بينما أخرجه مباشرة عن حجاج الأعور الإمام أحمد في مسنده[11].

---

[1] – القاضي عياض، إكمال المعلم، كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، ج3/ص451.

[2] – ينظر: تقييد المهمل للغساني، ص 800.

[3] – الرشيد العطار، غرر الفوائد المجموعة، ج1/ص 141.

[4] – النووي، النهاج، كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها ج7/ ص43.

[5] – الأبي، اكمال الإكمال، دار الكتب العلمية بيروت، كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، ج3/ص103.

[6] – شبير أحمد العثماني، فتح الملهم، كتاب الجنائز، باب ما يقول عند الدخول إلى المقابر والدعاء لأهلها، ج6/ص 55- 56.

[7] – سنن النسائي، كتاب الجنائز، الْأَمْرُ بِالِاسْتِغْفَارِ لِلْمُؤْمِنِينَ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة مكتب المطبوعات الإسلامية حلب ج4/ص91، (ح/2037)، وفي كتاب عشرة النساء، بَابُ الغيرة، ج7 / 73، (ح/3964).

[8] – النسائي، النعوت الأسماء والصفات، ج1/ص256، (ح/27).

[9] – أبو نعيم، المسند المستخرج على صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب التسليم على أهل القبور، ج3/ص54، (ح/2188).

[10] – أبو يعلى الخليلي، الفوائد، ج1/ص68، (ح/30).

[11] – أحمد بن حنبل، المسند، ج43/ص43، (ح/25855).

الحديث الرابع: قال الإمام مسلم: " وحدثني عبد الملك بن شعيب بن الليث، حدثني أبي، عن جدي، قال: حدثني عقيل بن خالد، عن ابن شهاب، أنه قال: حدثني رجال، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث معمر، وقال: «ومن اتبعها حتى تدفن»"[1]

المناقشة: قال العطار: "وقول الزهري في هذا الإسناد حدثني رجال ولم يسم واحدا منهم يدخل في باب المقطوع على مذهب الحاكم وغيره"[2]، وذكر الدارقطني أن هذا الحديث يرويه الزهري واختلف عنه؛ فرواه معمر، وابن أبي حفصة، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة مرفوعا، وخالفهما يونس، فرواه عن الزهري، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة، والقولان محفوظان[3]، وقد ذكر العطار أنّ هذا الاختلاف الذي وقع في إسناد هذا الحديث عن الزهري لا يؤثر في صحته كما أرجع السبب في هذا الاختلاف إلى أنّ الحديث قد يكون عند الراوي له عن جماعة من شيوخه فيحدث به تارة عن بعضهم وتارة عن جميعهم وتارة يبهم أسماءهم وربما أرسله تارة على حسب نشاطه وكسله كما أشار إليه مسلم رحمه الله في مقدمة كتابه ومع ذلك فلا يكون ما ذكرناه اعتلالا يقدح في صحة الحديث... وإنما أخرجه مسلم من طريق عقيل الذي قدمنا كذلك ليحقق به والله أعلم أن الزهري يرويه عن غير واحد من أصحاب أبي هريرة رضي الله عنه، وقد ذكر العطار أيضا أنّ البخاري رحمه الله قد نبّه في صحيحه على أن الزبيدي قد روى هذا الحديث عن الزهري فجمع فيه بين الأعرج وسعيد بن المسيب وهذا يؤيد ما ذكرناه"[4]، لكن في حدود بحثي لم أجد ماذكره العطار في صحيح البخاري وقد ذكر محقق كتاب غرر الفوائد[5] أن هذا التنبيه أورده البخاري في حديث آخر في كتاب الأدب، باب هجاء المشركين[6].

قلت: أخرج الإمام مسلم الحديث من طريق يونس بن يزيد عن الزهري عن الأعرج وهو حديث الباب، وأخرجه من طريق معمر بن راشد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب مباشرة بعد حديث الباب[7]، ثم ذكر حديث عقيل بن خالد باسناده المبهم ليكون على سبيل المتابعة ويؤيد هذا مايلي:

---

[1] – مسلم، صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة، ج2/ص653، (ح/945).

[2] – الرشيد العطار، غرر الفوائد المجموعة، ج2/ص222.

[3] – الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج9/ص148.

[4] – الرشيد العطار، غرر الفوائد المجموعة، ج2/ص224.

[5] – ينظر هامش غرر الفوائد للمحقق سعد بن عبد الله آل حميد، ج2/ص234.

[6] – قال الإمام البخاري: "حدثنا أصبغ، قال: أخبرني عبد الله بن وهب، قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب أن الهيثم بن أبي سنان، أخبره: أنه سمع أبا هريرة، في قصصه، يذكر النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «إن أخا لكم لا يقول الرفث» يعني بذاك ابن رواحة، قال: وفينا رسول الله يتلو كتابه ... إذا انشق معروف من الفجر ساطع... تابعه عقيل، عن الزهري وقال الزبيدي عن الزهري، عن سعيد، والأعرج، عن أبي هريرة". ينظر: صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ، كتاب الأدب، باب هجاء المشركين، ج8/ص36، (ح/6151)، وقد ذكر ذلك المزي في تحفة الأشراف، ج10/ص46، (رقم/13257).

[7] – ينظر صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة، ج2/ص652، (ح/945).

– ما ذكره ابن الملقن حيث قال: "وَأما حَدِيث الزُّهْرِيّ: حَدثنِي رجال عَن أبي هُرَيْرَة فَرَوَاهُ مُسلم بعد مَا رَوَاهُ من طرق عَن أبي هُرَيْرَة ، وَمن طَرِيق ابْن شهَاب عَن عبد الرَّحْمَن بن هُرْمُز الْأَعْرَج عَن أبي هُرَيْرَة ، فَهُوَ فِي المتابعات، فَلَا حجَّة فِي ذَلِك"[1].

– ما ذهب إليه الأرمي بأن غرض الإمام مسلم بسوق هذا السند المبهم بيان متابعة عقيل بن خالد لمعمر بن راشد"[2].

– كما أن الإمام مسلم عندما يقول بمثل حديث فلان فهو يذكره للدلالة على المتابعة، وهو أيضا تأكيد لضبط الراوي لألفاظ الحديث وهذا ما ذكره في هذا الحديث لكنه بيّن ما اختص به عقيل من لفظ "ومن اتبعها" بدل ما هو مثبت في حديث الباب" ومن شهدها".

الحديث الخامس: قال إبراهيم[3] : قال مسلم: "وحدثني بعض أصحابنا، عن عمرو بن عون، أخبرنا خالد بن عبد الله، عن عمرو بن يحيى، عن محمد بن عمرو، عن سعيد بن المسيب، عن معمر بن أبي معمر أحد بني عدي بن كعب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكر بمثل حديث سليمان بن بلال[4]، عن يحيى"[5].

المناقشة: ذكر أبو علي الغساني أنّ هذا الحديث هو أحد الأحاديث المقطوعة في صحيح مسلم[6]، ووافقه المازري بأنّه من الأحاديث الأربعة عشر المقطوعة، وتعقبهما القاضي عياض بأن هذا لا يسمى مقطوعا إنما هو من رواية المجهول[7].

قلت: الحديث بهذا السند على قول الغساني والمازري مقطوع، ورواية مجهول على قول القاضي، وهو في الحالتين مخالف لشرط مسلم حيث أنه يختل شرط الاتصال على القول الأول وشرط العدالة على القول الثاني.

لكن وبالرغم من إخراج الإمام مسلم لهذا الحديث وعدم تعيين شيخه فيه فهو غير قادح كون فيه الإمام أورد الحديث لأجل المتابعة ويعزز هذا القول:

– ما ذكره الإمام مسلم عقب إيراده لهذا السند المبهم حيث قال: " فذكر بمثل حديث سليمان بن بلال، عن يحيى"، وهو يورد مثل هذه العبارة عادة إذا أراد المتابعة.

---

[1] – ابن الملقن، تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج، ص128.

[2] – الأرمي، الكوكب الوهاج، كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة، ج11/ص187.

[3] – هو العلامة المحدث الثقة الفقيه أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري، من تلامذة أيوب بن الحسن الزاهد الحنفي، وكان من أئمة الحديث، توفي سنة 308هـ.: ينظر ترجمته: العبر للذهبي، ج1/ص453 وفي سير أعلام النبلاء، ج11/ص192، (رقم/2722).

[4] – نص حديث ابن بلال: قال الإمام مسلم : "حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب، حدثنا سليمان يعني ابن بلال، عن يحيى وهو ابن سعيد، قال: كان سعيد بن المسيب، يحدث أن معمرا، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من احتكر فهو خاطئ» ، فقيل لسعيد: فإنك تحتكر، قال سعيد: إن معمرا الذي كان يحدث هذا الحديث، كان يحتكر". صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب تحريم الإحتكار في الأقوات، ج3/ص1228.

[5] – مسلم، صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب تحريم الإحتكار في الأقوات، ج3/ص1228، (ح/1605).

[6] – ينظر: تقييد المهمل لأبي علي الغساني، ص802– 803 .

[7] – ينظر إكمال المعلم للقاضي عياض، كتاب المساقاة، باب تحريم الإحتكار في الأقوات، ج5/ص162.

– ما ذهب إليه النووي بقوله:" ولا يضر هذا الحديث لأنه أتى به متابعة وقد ذكره مسلم من طرق متصلة برواية من سماهم من الثقات"[1].

– ما قاله الأبي: "ولا يضر ذلك الحديث لأن مسلما إنما ذكره في الإتباع لأنه ذكره قبله بطرق متصلة السماع من الثقات"[2].

– ما ذكره ذكر محمد الأمين الأرمي من أن هذا الحديث معطوف على السند الأول، وأن إيراد الإمام مسلم له في الصحيح دليل على كون ذلك البعض ثقة، وأنّ الإمام مسلم يفعل ذلك في المتابعة فلا يقدح في صحة أصل الحديث[3]، وهو نفس ما ذكره محمد تقي العثماني وأضاف أنه غير قادح لا سيما إذا تعيّن المجهول من روايات أخرى[4].

– ما قاله المباركفوري: "هذه رواية عن مجهول، لكنها جاءت متابعة، فلا تضر بعدما ساق أصل الحديث عن طريق الثقات"[5].

الحديث السادس: قال الإمام مسلم: "وحدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا ابن جابر، بهذا الإسناد، وقال رزيق، مولى بني فزارة، قال مسلم: ورواه معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن مسلم بن قرظة، عن عوف بن مالك، عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله"[6].

المناقشة: ذكر أبو علي الغساني أن هذا الحديث هو أحد الأحاديث المقطوعة في صحيح مسلم[7].

قلت: أخرج الإمام مسلم هذا الحديث بهذا الإسناد المقطوع بعد أن أورده من الطريقين الموصولتين عن كل من عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، و عن يزيد بن يزيد بن جابر، كلاهما عن رزيق بن حيان، وقد أخرجه الإمام مسلم بهذا الإسناد المقطوع وهذا لا يضر لأنه رواه متصلا من طريقين وهو بذلك يكون قد رواه على سبيل المتابعة ويؤيد هذا الرأي ما يلي:

– ما قاله ابن الصلاح من أنّ قول الإمام مسلم في كتاب الأمارة في المتابعة لما رواه متصلا من حديث عوف بن مالك خيار أئمتكم الذين تحبونهم ورواه معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد"[8].

– ما ذكره الرشيد العطار بأنّ هذا الحديث متصل في كتاب مسلم كما بينه وذِكْرُ المتابعة بعد إيراده متصلا يؤيده ولا يوهنه[9].

---

[1] – النووي، المنهاج، ج11/ص44.

[2] – الأبي، إكمال الإكمال، ج4/ص305.

[3] – ينظر الكوكب الوهاج لمحمد الأمين الأرمي في ، ج17/ص394.

[4] – محمد تقي العثماني، تكملة فتح الملهم، ج1/ص609.

[5] – المباركفوري، منة المنعم، باب النهي عن الاحتكار، ج3/ص71.

[6] – مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب خيار الأئمة وشرارهم،ج3 /ص1482، (ح/1855).

[7] – ينظر: تقييد المهمل لأبي علي الغساني، ص806.

[8] – ينظر: صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح، تحقيق موفق عبد الله ص81.

[9] – ينظر: غرر الفوائد المجموعة للرشيد العطار، ج1/ص183 – 184.

– كما أن قول الإمام مسلم بعد إيراده للطريق المقطوعة "بمثله" فهذا اعتراف ضمني منه بأن ماقصده من إيراد هذه الرواية المقطوعة هو المتابعة لا غير.

الحديث السابع: قال الإمام مسلم: "وحدثني عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد، حدثني أبي، عن جدي، قال: حدثني عقيل، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، أنه قال: أتى رجل من المسلمين رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد، فناداه، فقال: يا رسول الله، إني زنيت، فأعرض عنه، ... الحديث، قال ابن شهاب: فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله، يقول: فكنت فيمن رجمه، فرجمناه بالمصلى، فلما أذلقته الحجارة هرب، فأدركناه بالحرة، فرجمناه، ورواه الليث، أيضا عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، عن ابن شهاب بهذا الإسناد مثله".[1]

المناقشة: في هذا الحديث تعليقين:

– الأول: في قول ابن شهاب: "فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله".

– الثاني: في قول مسلم: "ورواه الليث أيضا عن عبد الرحمن بن خالد".

قلت:

– التعليق الأول لم يذكره أبو علي الغساني ضمن ما تعقب به الإمام مسلم في صحيحه من الأحاديث المقطوعة، لكن الرشيد العطار ذكر أنّه يدخل في باب المقطوع على مذهب من يرى ذلك وقد رجح أن يكون المخبر للزهري هو أبو سلمة بن عبد الرحمن اعتمادا على ما أخرجه مسلم بعده من حديث يونس ومعمر وابن جريج عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر بنحو حديث عقيل.[2]

– أمّا التعليق الثاني فقد ذكر الرشيد العطار أنّ الإمام مسلم أخرج في كتاب الحدود حديث الليث مقطوعا عن عبد الرحمن ابن خالد عن الزهري عن سعيد بن المسيب، ثمّ ذكر أن هذا لا يخفى على ذي معرفة بالنقل أنه متصل من طريقين عن الزهري بإسناده المذكور، وهما طريق معمر وطريق شعيب[3].

وقد أخرج الإمام مسلم حديث أبي هريرة من طريقين:

الأول: طريق عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد، عن أبيه عن جده، عن عقيل عن الزهري.[4]

الثاني: طريق عبد الله الدارمي، عن أبي اليمان، عن شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري.[5]

وبرواية الإمام مسلم لهذين الطريقين يكون قد قصد بهما متابعة عقيل لأبي حمزة عن الزهري.

---

[1] – مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى، ج3/ص 1318، (ح/1691).

[2] – ينظر: غرر الفوائد للرشيد العطار، ج1/ ص181.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ج1/ص176– 177.

[4] – مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى، ج3/ص 1318، (ح/1691).
مسلم، صحيح مسلم (3 / 1318):

[5] – مسلم، المصدر نفسه، نفس الكتاب، نفس الباب، نفس الجزء والصفحة، ورقم الحديث.

بينما أخرج حديث جابر بن عبد الله شاهدا على حديث أبي هريرة من طريقين أيضا:

الأول: من طريق أبي الطاهر، وحرملة بن يحيى، عن ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة[1].

الثاني: من طريق إسحاق بن إبراهيم، عن عبد الرزاق، عن معمر، وابن جريج، كليهما عن الزهري عنه به[2].

وكأن الإمام مسلم قصد متابعة معمر وابن جريج ليونس عن الزهري.

قلت: ولا يضر الإمام مسلم روايته للحديث بهذا السند المعلق لأنه إنما أورده على سبيل المتابعة حيث تابع عبد الرحمن بن خالد عقيل بن خالد عن الزهري، ويؤيد هذا الرأي ما جاء في بعض الكتب التي اعتنت بصحيح مسلم :

– قال أبو علي الغساني: " وأورد مسلم في المتابعة أيضا في كتاب الرجم بعد حديث ذكره عن الليث بن سعد"[3].

– قال ابن الصلاح: "وقوله أيضا في الرجم في المتابعة لما رواه موصولا من حديث أبي هريرة في الذي اعترف على نفسه بالزنا ورواه الليث أيضا عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب بهذا الإسناد"[4]

يضاف إلى هذا ما ذكره الرشيد العطار من أنّ قول الإمام مسلم في بعض طرقه "ورواه الليث" لا يؤثر في اتصال الحديث بل يزيده ثبوتا وقوة فقد رواه على وجه المتابعة لأن عبد الرحمن بن خالد ليس من شرط الإمام مسلم فلا يلزمه إخراج حديثه[5].

وما ذكره النووي من أنّ حديث الرجم رواه الإمام مسلم في المتابعة لما رواه موصولا من حديث أبي هريرة في الذي اعترف على نفسه بالزنا.[6]

كذلك ما ذهب إليه محمد الأمين الأرمي من أنّ حديث عبد الرحمن بن خالد في صحيح مسلم

متابعة, وغرضه بهذا التعليق بيان متابعة عبد الرحمن بن خالد لعقيل[7].

كما أنّ قول الإمام مسلم بعد إيراده للطريق المقطوعة "مثله " فهذه الإشارة إلى أنّ المقصود من إيراد هذه الرواية المقطوعة هو المتابعة لا غير.

الحديث الثامن: قال الإمام مسلم رحمه الله: "حدثني سويد بن سعيد، حدثنا حفص بن ميسرة، حدثني زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لتتبعن سنن الذين من قبلكم، شبرا بشبر وذراعا بذراع، حتى لو دخلوا في جحر ضب لاتبعتموهم» قلنا: يا رسول الله آليهود والنصارى؟ قال: «فمن»،

---

[1] – مسلم، المصدر نفسه، نفس الكتاب، نفس الباب، نفس الجزء والصفحة، ورقم الحديث.

[2] – مسلم المصدر نفسه، نفس الكتاب، نفس الباب، نفس الجزء والصفحة ورقم الحديث.

[3] – أبو علي الغساني، تقييد المهمل، ص805.

[4] – ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم، تحقيق موفق عبد الله، ص81.

[5] – ينظر: غرر الفوائد للعطار، ص177.

[6] – ينظر: المنهاج للنووي، ج1/ص17.

[7] – ينظر: الكوكب الوهاج لمحمد الأمين الأرمي، ج18/ص440

وحدثنا عدة من أصحابنا، عن سعيد بن أبي مريم، أخبرنا أبو غسان وهو محمد بن مطرف، عن زيد بن أسلم، بهذا الإسناد، نحوه"[1].

المناقشة: ذكر الإمام المازري أن هذّا آخر الأحاديث المقطوعة في صحيح مسلم[2]، وتعقبه القاضي بأنّه قلد أبا علي الغساني[3] ، وليس هذا صحيحا عند أهل الصنعة ، إنما يعد هذا في المجهول وفيما لم يسم روايه وأبهم ، وإنما المقطوع لو قال الإمام مسلم : وقال سعيد بن أبي مريم ، أو عن سعيد بن أبي مريم[4].

قلت: جاء في صحيح مسلم: " قال أبو إسحاق إبراهيم بن محمد: حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا ابن أبي مريم، حدثنا أبو غسان، حدثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، وذكر الحديث نحوه".[5]

وهكذا فقد وصله ابن سفيان وهو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد فبين الراوي الذي أخذ الحديث عن ابن أبي مريم وهو محمد بن يحيى الذهلي، وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان هو راوي

الكتاب عن مسلم وهذا الحديث من زياداته وعالي إسناده.[6]، وقد ذكر الرشيد العطار أنّه يمكن

أن يكون البخاري أحد من بين العدة الذين سمع منهم مسلم هذا الحديث ولم يسمهم[7].

ولا يضر الإمام مسلم روايته لهذا الحديث بهذا السند لأنّه إنّما رواه من أجل المتابعة حيث تابع محمد بن مطرف، حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم ويؤيد هذا الرأي:

– ما قاله القاضي عياض: "إنما أورده مسلم على وجه المتابعة والاستشهادْ"[8]، وهو نفس ما ذكره ابن الصلاح[9]، والنووي في مقدمة شرحه ل صحيح مسلم عند ذكر المواضع المعلقة[10].

– ما قاله النووي: "وكيف كان فمتن الحديث المذكور صحيح متصل بالطريق الأول وإنما ذكر الثاني متابعة وقد سبق أن المتابعة يحتمل فيها مالا يحتمل في الأصول"[11].

---

[1] – مسلم، صحيح مسلم، كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى ج4/ص2055، (ح/2669).

[2] – الإمام المازري، المعلم، كتاب القدر، ج4/ص 315، (رقم/1207).

[3] – ينظر: تقييد المهمل لأبي علي الغساني، ص804.

[4] – القاضي عياض، إكمال المعلم، كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، ج8/ص163.

[5] – مسلم، المصدر نفسه، نفس الكتاب والباب، نفس الجزء والصفحة

[6] – ينظر: المنهاج للنووي، كتاب العلم، باب النهي عن إتباع متشابه القرآن والتحذير من متبعيه، ج16/ص 220 – غرر الفوائد للرشيد، ج1/ ص 175.

[7] – ينظر: غرر الفوائد للرشيد العطار، ج1/ص175.

[8] – القاضي عياض، إكمال المعلم، كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، ج8/ص163.

[9] – ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم، تحقيق موفق عبد الله، ص80.

[10] – ينظر: المنهاج للنووي، ج1/ص17.

[11] – النووي، المصدر نفسه، كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن والتحذير من متبعيه، ج16/ص 220.

– ما ذهب إليه السنوسي بقوله: "وكيف كان فالحديث صحيح لأنه متصل السند في الطريق الأول وهذا إنما ذكره في الإتباع"[1].

– ما ذكره المباركفوري: " قوله: "حدثنا عدة من أصحابنا" هؤلاء الأصحاب مجهولون، فهذا الطريق ضعيف، ولكن لا بأس به في المتابعات والشواهد، إذ الأصل وهو الحديث السابق مروي بطريق صحيح"[2].

– ما ذهب إليه محمد تقي العثماني: "بأن هذا الحديث ليس مقطوعا بل هو من باب الرواية عن مجهول، وعلى كل حال فإنّما أورده المصنف رحمه الله على سبيل المتابعة, فلا شبهة في صحة المتن"[3].

– كما أن قول الإمام مسلم بعد إيراده للطريق المقطوعة "بهذا الإسناد، نحوه" فهذا اعتراف منه بأن ماقصده هو المتابعة لا غير، سيما وقد رواه بعد طريقين موصولين .

الحديث التاسع: قال الإمام مسلم: "حدثني عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، أخبرنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، ورواه الليث، عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، كلاهما عن الزهري، بإسناد معمر كمثل حديثه"[4].

المناقشة: ذكر أبو علي الغساني هذا الحديث ضمن الأحاديث المقطوعة في صحيح مسلم[5]، وتابعه الإمام المازري بقوله: " قال بعضهم فهذا أحد الأربعة عشر حديثا التي خرجها مسلم مقطوعة الأسانيد"[6]، ولعل هذا البعض الذي قصده الإمام المازري هو أبو علي الغساني، لكن القرطبي التمس العذر لمسلم كونه قد وفى بشرط الكتاب في الطريق الأول ثمّ زاد بعد ذلك السند المنقطع[7]وقد أخرج الإمام البخاري من نفس طريق الّإمام مسلم المقطوعة لكنه وصلها عن طريق سعيد بن عفير عن الليث بن سعيد عن عبد الرحمن بن خالد[8].

قلت: أخرج الإمام مسلم هذا الحديث موصولا من طريق محمد بن رافع، وعبد بن حميد، كليهما عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، ثمّ أعقبه بالطريق المقطوع وكأنه بهذا يكون قد رواه على لغرض المتابعة حيث أنّ كل من شعيب وعبد الرحمن بن خالد قد تابعا معمر عن الزهري، ويؤيّد هذا الرأي ما ذكره بعض المختصين في هذا الشأن:

– قال الرشيد العطار: " وقول مسلم في بعض طرقه على وجه المتابعة: "ورواه الليث بن سعد... الحديث" لا يؤثر في اتصال هذا الحديث، بل يزيده قوة على أن عبد الرحمان بن خالد هذا ليس من شرط مسلم، فلا يلزمه إخراج حديثه"[9].

---

[1] – السنوسي، مكمل الإكمال،كتاب العلم، أحاديث أشراط الساعة، ج7/ ص106.

[2] – المباركفوري، منة المنعم، ج4/ص227.

[3] – محمد تقي العثماني، تكملة فتح الملهم،كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، ج5/ص399.

[4] – مسلم، صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تأتي مائة سنة، وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم»، ج4/ص1966، (ح/ 2537).

[5] – ينظر: تقييد المهمل لأبي علي الغساني، ص804.

[6] – المازري، المعلم،كتاب المناقب، ج4/ص279، (رقم/1164).

[7] – القرطبي، المفهم،كتاب فضائل الصحابة، باب خير القرون قرن الصحابة ثم الذين يلونهم ، ج4/ص 1299.

[8] – ينظر: صحيح البخاري،كتاب الفضائل، باب السمر في العلم، ج1/ص34، (ح/116).

[9] – الرشيد العطار، غرر الفوائد، ج1/ص170.

– قال محمد الأمين الأرمي: " كلاهما أي كل من شعيب بن أبي حمزة وعبد الرحمان بن خالد رويا عن الزهري باسناد معمر يعني عن سالم عن ابن عمر غرضه بسوق هذين السندين بيان متابعتهما لمعمر"[1].

المطلب الثاني: الغرض الثاني: بيان زيادة لفظ في الحديث يفيد حكما فقهيا مختلف فيه:

الحديث الأول: قال الإمام مسلم: "حدثني عمرو الناقد، وزهير بن حرب، جميعا عن ابن عيينة، قال عمرو:حدثنا سفيان بن عيينة، حدثنا أيوب، قال: سمعت محمد بن سيرين، يقول: سمعت أبا هريرة، يقول: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي، إما الظهر، وإما العصر، فسلم في ركعتين، ثم أتى جذعا في قبلة المسجد فاستند إليها مغضبا، وفي القوم أبو بكر وعمر، فهابا أن يتكلما، وخرج سرعان الناس، قصرت الصلاة، فقام ذو اليدين، فقال: يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فنظر النبي صلى الله عليه وسلم يمينا وشمالا، فقال: «ما يقول ذو اليدين؟» قالوا: صدق، لم تصل إلا ركعتين، «فصلى ركعتين وسلم، ثم كبر، ثم سجد، ثم كبر فرفع، ثم كبر وسجد، ثم كبر ورفع" قال: وأخبرت عن عمران بن حصين أنه قال: وسلم"[2].

المناقشة: هذا الحديث من إضافات الرشيد العطار إلى الأحاديث المقطوعة في صحيح مسلم التي ذكرها الغساني وعلّق عليه بأنّ القائل فأخبرت عن عمران بن حصين هو ابن سيرين ويحتمل أن يكون أيوب والأول أظهر فقد ذكر الدارقطني أن ابن سيرين يقول في غير حديث من حديث عمران بن حصين "نبئت عن عمران".[3]

قلت: روى الإمام مسلم هذا الحديث موصولا من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة، ثم أكمل الحديث بإضافة " وسلم" من طريق ابن سيرين بصيغة التعليق عن عمران بن حصين دون أن يذكر ابن سيرين الواسطة بينه وبين عمران بن حصين وقد أخرجه الإمام مسلم معلقا:

– لاثبات زيادة لفظة "وسلّم" التي لم ترد في حديث أبي هريرة حيث ناسب أنه ذكرها تعليقا لاظهارها خاصة وأنها تتعلق بحكم فقهي في سجود السهو، وقد ذكر ذلك صاحب الكوكب الوهاج قال: "قال محمد بن سيرين وأخبرت عن عمران بن حصين أنّه أي عمران قال: أي زاد على أبي هريرة لفظة "وسلم" صلى الله عليه وسلم بعد سجدتي السهو مرّة ثانية، قال القسطلاني: وهذا يهدم قاعدة المالكية ومن وافقهم أنّه إذا كان السهو بالنقصان يسجد قبل السلام"[4].

كما أنه أعقب هذا التعليق بالحديث مسندا عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين كاملا[5]، وقد ذكر في بعض الروايات في غير صحيح مسلم بأنّه قيل لمحمد[1]: سلم في السهو؛ قال لم أحفظ من

---

[1] – الأرمي، الكوكب الوهاج، كتاب فضائل الصحابة، ج24/ص222.

[2] – مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب السهو في الصلاة، ج1/ص403، (ح/573).

[3] – ينظر: غرر الفوائد للعطار، ص 239، المنهاج للنووي، كتاب الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، ج5/ص69.

[4] – محمد الأمين الأرمي، الكوكب الوهّاج، أبواب المساجد، باب السهو في الصلاة والسجود له، ج5/ص244.

[5] – قال الإمام مسلم: " وحدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا عبد الوهاب الثقفي، حدثنا خالد وهو الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن الحصين، قال: «سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاث ركعات، من العصر، ثم قام فدخل الحجرة» ، فقام رجل ...ثم سلم»" مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب السهو في الصلاة، ج1/ص405، (ح/574).

أبي هريرة ولكن نبئت أن عمران بن حصين قال ثم سلم[2].

بالإضافة إلى أنّ الإمام مسلم رحمه الله نقل الحديث كما سمعه من شيخيه عمرو الناقد، وزهير بن حرب من باب الأمانة في الرواية، وهذه الميزة معروفة لدى المحدثين فقط وهي الأمانة في النقل عن الشيخ.

الحديث الثاني: قال الإمام مسلم: وحدثت[3] عن يحي بن حسان، ويونس المؤدب، وغيرهما[4]

قالوا: حدثنا عبد الواحد بن زياد، قال: حدثني عمارة بن القعقاع، حدثنا أبو زرعة[5]، قال: سمعت أبا هريرة، يقول: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نهض من الركعة الثانية استفتح القراءة بـ الحمد لله رب العالمين ولم يسكت»[6].

المناقشة:

ذكر العطار أنّ هذا الحديث لا يسمى مقطوعا عند جماعة من أرباب النقل، وإنما هو مسند، وقع الإبهام في أحد رواته.[7]

وقد أخرج هذا الحديث عن يحي بن حسان من طريق محمد بن سهل بن عسكر[8]:

– أبو نعيم في المستخرج [9]، و السرّاج في المسند[10]، و أبو عوانة في مستخرجه[11]، كما أخرجه عن الحسن بن عبد العزيز الجروي مقرونا بمحمد بن سهل أبو أحمد الحاكم في كتابه شعار أصحاب الحديث[1].

---

[1] – المقصود هنا هو محمد بن سيرين راوي الحديث عن أبي هريرة.

[2] – الخطابي، معالم السنن، كتاب الصلاة، باب السهو، ج1/ص234– ابن عبد البر، الاستذكار، كتاب الصلاة، باب ما يفعل إذا سلم من ركعتين، ج1/ ص508 – ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ج1/ص271.

[3] – ذكر الأرمي أنّ قول مسلم: "وحدثت" هو على سبيل التجريد أو هو من قول أحد رواة صحيح مسلم. ينظر الأرمي الكوكب الوهاج، ج8/ص330 الأرمي الكوكب الوهاج، ج8/ص330.

[4] – ممن روى هذا الحديث أيضا عن عبد الواحد بن زياد: عبد الله بن عبد الوهاب الحجبي، أخرجه الحاكم في مستدركه ج1/ص336،. البيهقي، السنن الكبرى، كتاب االصلاة، باب في سكتتي الإمام، ج2/ص280، (ح/3081)، وقد ذكر الأرمي في شرحه على صحيح مسلم أنه روى هذا الحديث أيضا عن عبد الواحد بن زياد كلّ من : الحسن بن الربيع، محمد بن عبد الله الرقاشي، وأبي كامل الجحدري. ينظر لدى الأرمي في الكوكب الوهاج، ج8/ص331.

[5] – هو هرم ويقال عبد الرحمن ويقال عمرو بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي الكوفي أبو زرعة، روى عن أبي هريرة وعن وجده جرير وخرشة بن الحر وعبد الله بن عمرو روى عنه أبو حيان التيمي وعلي بن مدرك وعمارة بن القعقاع وغيرهم. ينظر: رجال صحيح مسلم لابن منجوية، ج2/ص327 – 328، (رقم/1804).

[6] – صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب إذا نهض من الركعة الثانية، ج1/ص419، (ح/599).

[7] – الرشيد العطار، غرر الفوائد المجموعة، ج1/ص128.

[8] – مُحَمَّد بن سهل بن عَسْكَر أَبُو بكر التَّمِيمِي البُخَارِيّ سكن بغداذ قَالَ أَبُو الْعَبَّاس السراج مَاتَ ببغداذ لسبع أَو لعشر بَقينَ من شعْبَان سنة إِحْدَى وَخمسين وَمِائَتَيْنِ. رجال صحيح مسلم لابن منجويه، ج2/ص181، (رقم/ 1446).

[9] – أبو نعيم الأصبهاني، المسند المستخرج على صحيح مسلم، ،كتاب الصلاة، باب من قال لا سكوت في الثانية، ج2/ص197، (ح/1330).

[10] – السرّاج، المسند، ج1/ص291، (ح/885).

[11] – أبو عوانة، المستخرج، كتاب الصلاة، باب ما يقال في السكتة لتكبيرة الافتتاح والقراءة، والدليل على أن جميع ما بين في هذا الباب من القول على الإباحة وكذلك الاستعاذة، وأن هذه السكتة في الركعة الأولى دون سائرها،1 ج/ص430، (ح/1601).

– البزار في مسنده من طريق أبي الحسن بن مسكين[2]، عن يحيى بن حسان[3].

– بينما أخرجه من طريق الحسين بن نصر بن المعارك المصري[4]، عن يحيى بن حسان:

ابن خزيمة في صحيحه[5]، وأبو جعفر الطحاوي في شرح معاني الآثار[6]، والبيهقي في السنن الكبرى[7].

ومحمد بن سهل من شيوخ الإمام مسلم روى عنه في إثني عشرة موضعا[8]، و كذلك أبو الحسن بن مسكين هو أيضا من شيوخ الإمام مسلم روى عنه في موضع واحد في فضائل عثمان بن عفان[9].

كما أخرجه عن يونس المؤدب[10] كلّ من:

– ابن حبان من طريق محمد بن أسلم الطوسي عن يونس بن محمد وهو نفسه يونس المؤدب[11].

– البيهقي من نفس الطريق السابقة وقال عقب هذا الحديث: "أخرجه مسلم في الصحيح فقال: حدثت عن يحيى بن حسان، ويونس المؤدب وغيرهما، قالوا: ثنا عبد الواحد، فذكره وفيه دلالة على أنه لا سكتة في الركعة الثانية قبل القراءة وهو حديث صحيح ويحتمل أنه أراد به أنه لا يسكت في الثانية كسكوته في الأولى للاستفتاح، والله أعلم"[12].

---

[1] – الحاكم الكبير في شعار أصحاب الحديث، تحقيق: صبحي السامرائي، دار الخلفاء الكويت، باب ذكر الدليل على أن السكتة في الركعة التي بعد التشهد الأول غير واجبة ج1/ص44، (ح/44).

[2] – مُحَمَّد بن مِسْكين بن نميلَة اليمامي يكنى أَبَا الْحسن روى عَن يحيى بن حسان فِي فضل عُثْمَان. ينظر ترجمته في: رجال صحيح مسلم لابن منجوية، ، ج2/ص211، (رقم/1520).

[3] – البزار، البحر الزخار، ج17/ ص181، (ح/9805).

[4] – الْحُسَيْن بن نصر بن المعارك أَبُو عَلِيّ سكن مصر، وحدث بها عَنْ عَبْد الرَّحْمَنِ بن زياد الرصاصي، وأبي نعيم الفضل بن دكين، ونعيم بن حَمَّاد. روى عنه أَبُو جَعْفَر الطحاوي، ومحمد بن مُحَمَّدِ بْنِ الأشعث، وغيرهما من المصريين. ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج8/ص723، (رقم/4191).

[5] – ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، كتاب الصلاة، باب افتتاح الإمام القراءة في الركعة الثانية في الصلاة التي يجهر فيها من غير سكت فيها، ج3/ص48، (ح/1603).

[6] – الطحاوي، شرح معاني الآثار، ج1/ص200، (ح/1193).

[7] – البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب في سكتتي الإمام، ج2/ص280، (ح/3082).

[8] – روى له في موضعين عن يحيى بن حسان في كتاب البيوع (ح/1594)، وفي كتاب الإمارة (ح/1847)، كما روى له في عشرة مواضع من غير طريق يحيى بن حسان في كتاب الصيام (ح/1091)، كتاب الجهاد والسير (ح/1790)، كتاب الإمارة (ح/1906)، كتاب الأشربة (ح/2006 – 2007)، كتاب اللباس والزينة (ح/2090)، كتاب الآداب (ح/2149)، كتاب الرؤيا (ح/2273)، كتاب القدر (ح/2653)، كتاب الرقاق (ح/2743).

[9] – مسلم، صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل عثمان بن عفان، ج4/ص1868، (ح/2403).

[10] – يونس بن محمد بن مسلم البغدادي، أبو محمد المؤدب، والد إبراهيم بن يونس ذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"، وقال مات لتسع خلون من صفر سنة سبع ومائتين. ينظر ترجمته في: تهذيب الكمال للمزي، ج32/ص 540– 543، (رقم/7184) – الثقات لابن حبان، ج9/ص289، (رقم/ 16489).

[11] – ابن حبان، صحيح ابن حبان، ، باب ذكر ما يستحب للمصلي أن لا يسكت في ابتداء الركعة الثانية من صلاته كما يفعل ذلك في الركعة الأولى منها، ج5/ص263، (ح/1936)

[12] – البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب في سكتتي الإمام، ج2/ص280، (ح/3083).

قلت: كل من محمد بن أسلم، و الحسين بن نصر بن المعارك المصري مستبعد أن يكون أحدهما هو من حدث الإمام مسلم بهذا الحديث لأنّهما ليسا من شيوخه، لكن يحتمل أن يكون من حدث الإمام مسلما بهذا الحديث إمّا محمد بن سهل، أو أبو الحسن بن مسكين.

لكن محمد الأمين الأرمي ذكر في شرحه على صحيح مسلم أنّ الشيخ الذي أسقطه مسلم في هذا الحديث هو عبد الله بن عبد الرحمان الدارمي[1]، وقد تتبعت المسألة ولم أجد من أشار إلى ذلك، كما أنني لم أجد رواية للحديث من طريق الدارمي في أي كتاب من دواوين السنّة.

وعليه فإنّ الإمام مسلم روى هذا الحديث معلقا لبيان حكم فقهي يتمثل في "عدم مشروعية السكتة قبل القراءة في الركعة الثانية، وكذلك عدم مشروعية التعوذ فيها وحكم ما بعدها من الركعات ، فتكون السكتة قبل القراءة مختصة بالركعة الأولى، وكذلك التعوذ قبلها"[2].

المطلب الثالث: بيان مخالفة الراوي لغيره:

الحديث الأول:

قال الإمام مسلم: " وحدثني أبو الطاهر، وحرملة بن يحيى، واللفظ لحرملة، قالا: أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، أن أعرابيا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، إن امرأتي ولدت غلاما أسود، وإني أنكرته...الحديث "[3] ثم أردفه بقوله: "وحدثني محمد بن رافع، حدثنا حجين، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، أنه قال: بلغنا أن أبا هريرة كان يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بنحو حديثهم"[4].

المناقشة: أخرج الإمام مسلم هذا الحديث عن الليث بن سعد عن عقيل[5] عن ابن شهاب الزهري حيث قال:" بلغنا أنّ أبا هريرة كان يحدث عن رسول الله...بنحو حديثهم"، ويعود ضمير الغائب "هم" إلى الرواة الذين حدثوا بهذا الحديث ك: سفيان بن عيينة، ومعمر، وابن أبي ذئب كلهم عن الزهري عن ابن المسيب، ورواه يونس عن أبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة موصولا بينما خالفهم عقيل فرواه عن الزهري بصيغة البلاغ عن أبي هريرة.

---

[1] – ينظر: الكوكب الوهاج لمحمد الأمين الأرمي ، ج8/ص330-331.

[2] – الشوكاني، نيل الأوطار، باب افتتاح الثانية بالقراءة من غير تعوذ ولا سكتة، ج2/ص313.

[3] – صحيح مسلم، كتاب اللعان ، ج2/ص1137، (ح/ 1500).

[4] – المصدر السابق، نفس الكتاب، نفس الجزء، ص1138، (نفس رقم الحديث).

[5] – هو عقيل بن خالد مولى عثمان بن عفان القرشي الأموي الأيلي، روى عن الزهري في الإيمان والصلاة وغيرهما وسلمة بن كهيل في الصلاة، روى عنه الليث والمفضل بن فضالة في الصلاة وجابر بن إسماعيل وعبد الرحمن بن سلمان. ينظر ترجمته في: رجال صحيح مسلم لابن منحويه، ج2/ص125، (رقم/1316).

وذكر ابن حجر بأن عقيلا رواه عن الزهري قال بلغنا عن أبي هريرة فإن ذلك يشعر بأنه عنده عن غير واحد وإلا لو كان عن واحد فقط كسعيد مثلا لاقتصر عليه.[1]

قلت أخرج الإمام مسلم هذا الحديث عن عقيل بهذه الصيغة لثلاثة أغراض ذكرها بعض العلماء

أولا: التنبيه على مخالفة عقيل للجماعة التي روت الحديث عن ابن شهاب.

ثانيا: تكثير طرق الحديث، وقد ذكر هذين الغرضين الرشيد العطار.[2]

ثالثا:بيان متابعة عقيل لمن روى عن الزهري: سفيان، معمر، ابن أبي ذئب، ويونس، وقد ذكر ذلك محمد الأمين الأرمي.[3]

الحديث الثاني:

قال الإمام مسلم: "وحدثنا هناد بن السري، حدثنا ابن المبارك، ح وحدثني حرملة بن يحيى، أخبرنا ابن وهب، كلاهما عن يونس، عن ابن شهاب، قال: بلغني عن ابن عمر، قال: نفل رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية بنحو حديث ابن رجاء"[4].

المناقشة: حديث الزهري رواه كل من عبد الله بن رجاء، و ابن المبارك وابن وهب عن يونس وقد اختلف فيه عن يونس فرواه ابن رجاء بإسناد متصل[5]، ورواه ابن المبارك وابن وهب عن يونس بإسناد مقطوع بصيغة "بلغني عن ابن عمر" دون ذكر سالم بين الزهري وابن عمر.

وقد ذكر هذه المخالفة الدارقطني ورجح رواية ابن المبارك وابن وهب على رواية ابن رجاء كونهما الأحفظ[6]، كما أيد هذا الرأي الرشيد العطار بقوله: " ثم أورد بعده حديث ابن المبارك وابن وهب كلاهما عن يونس بإسناده المقطوع وإنما أراد بذلك والله أعلم أن ينبه على الاختلاف فيه على يونس كما فعل في عدة أحاديث تشبه هذا الحديث"، كما ذكر أن العذر لمسلم رحمه الله في ذلك أنه إنما أورده هكذا في الشواهد وإلا فقد أورد في أول الباب الحديث المتفق على صحته في هذا المعنى وهو حديث نافع عن ابن عمر.[7]

---

[1] – ابن حجر، فتح الباري ، ج9/ص443.

[2] – ينظر، الرشيد العطار، غرر الفوائد، ج2/ص255.

[3] – ينظر: الأرمي، الكوكب الوهاج، ج16/ص364.

[4] – مسلم، صحيح مسلم،كتاب الجهاد والسير، باب الأنفال، ج3/ ص1369، (ح/1750).

[5] – قال الإمام مسلم: "وحدثنا سريج بن يونس، وعمرو الناقد، واللفظ لسريج، قالا: حدثنا عبد الله بن رجاء، عن يونس، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، قال: " نفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم نفلا...الحديث ".مسلم، المصدر نفسه, نفس الكتاب، نفس الباب، نفس الجزء، نفس الصفحة، نفس رقم الحديث.

[6] – ينظر: الإلزامات والتتبع للدارقطني، ص/296.

[7] – الرشيد العطار، غرر الفوائد، ج1/ص154.

بينما ذكر محمد الأمين الأرمي أن غرض الإمام مسلم من إيراد هذا السند المقطوع هو بيان متابعة ابن المبارك وابن وهب لابن رجاء[1].

قلت: قد يكون ما ذهب إليه الأرمي فيه وجهة نظر سيما وأن عبد الله بن رجاء قد تكلّم فيه بعض النقاد[2] فناسب أن يُتَابَع بابن المبارك وابن وهب وهما الأضبط والأحفظ .

المطلب الرابع: الإبهام لأن الراوي بلغ عنده مبلغ الاشتهار الذي لا يحتاج معه إلى تعيين الواسطة.

قال الإمام مسلم: "وحدثني عدة من أصحابنا، قالوا: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني أخي، عن سليمان وهو ابن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، أن أمه عمرة بنت عبد الرحمن، قالت: سمعت عائشة، تقول: سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوت خصوم بالباب... الحديث" [3]

المناقشة: ذكر الإمام المازري أن هذا الحديث هو أحد الأحاديث المقطوعة، وتعقبه القاضي عياض بقوله:" أمّا قول الراوي: حدثني غير واحد، أو حدثني البتة، أو حدثني بعض أصحابنا، فهذا لا يدخل في باب المقطوع ولا المرسل ولا المعضل عند أهل الصناعة، إنما يدخل في باب المجهول"[4].

قلت: أخرج الإمام مسلم هذا الحديث دون أن يذكر الواسطة بينه وبين إسماعيل بن أويس، وهذه إحدى علامات الانقطاع، لكن صيغة التحديث توحي بأنّه تحمل هذا الحديث عن عدة رواة عن إسماعيل بن أويس، كما أنّ علو شأن الإمام مسلم وتحريه الشديد في الرواية يشفعان له صنيعه هذا، وفي ذلك يقول العطار: "ولا يظن بمسلم بن الحجاج رحمه الله أنه أبهم شيخ من شيوخه لقدح فيه، فإنه كان أعلم وأتقى لله من ذلك، ومن ظن هذا الظن فقد أثم، لأنه لم يرو في صحيحه إلا عن ثقة عنده"[5].

وذكر الزركشي أنّ "قول مسلم بن الحجاج في صحيحه حدثنا غير واحد وإنما قال ذلك لأنه بلغ عنده مبلغ الاشتهار الذي لا يحتاج معه إلى تعيين الواسطة"[6].

قلت: بالرجوع إلى صحيح مسلم نجد أن الإمام مسلم روى عن إسماعيل بن أبي أويس من غير واسطة في كتاب الحج[1]، وفي كتاب الإمارة[2]، كما أنه روى عنه بواسطة أحمد بن يوسف الأزدي[3]

---

[1] – محمد الأمين الأرمي، الكوكب الوهاج، ج19/ص138– 139.

[2] –.قال الفلاس: "صدوق كثير الغلط والتصحيف، ليس بحجة" ينظر ميزان الاعتدال للذهبي، ج2/ص421.

قال الصيرفي: "هو كثير الغلط والتصحيف ليس بحجة". ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج5/ص55.

قال الساجي: "عنده مناكير، اختلف أحمد ويحي فيه. قال أحمد: زعموا أن كتبه ذهبت، فكان يكتب من حفظه، فعنده مناكير". ينظر: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، ج2/ص241– 242.

[3] – صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب استحباب الوضع من الدين، ج3/ص1191، (ح/1557).

[4] – القاضي عياض، إكمال المعلم، كتاب المساقاة، باب الوضع من الدين، ج5/ص222.

[5] – الرشيد العطار، غرر الفوائد، ج1/ص 153.

[6] – الزركشي ، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ج3/ص365.

في كتاب الطلاق[4] وبواسطته مقرونا بعبيد الله بن محمد بن يزيد بن خنيس في كتاب الفضائل[5]، وزهير بن حرب في كتاب الإيمان[6]، وفي كتاب اللباس والزينة[7].

و قد أخرج الإمام البخاري هذا الحديث بنفس إسناد الإمام مسلم لذلك ذهب البعض أنّ الرّاوي الذي قد أبهمه الإمام مسلم هو الإمام البخاري خاصة وأنّ هذا الأخير هو من شيوخه تتلمذ عليه ولازمه واستفاد منه كما أنّ شهرته تغني عن تعيينه عند أهل الفنّ.

قال القاضي : "ولعل البخاري أخذ الحجة من مسلم له"[8].

قال العطار: " ذكر الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي عن بعض مشايخه أن قول مسلم في إسناد هذا الحديث "حدثني غير واحد من أصحابنا " أنه محمد بن إسماعيل البخاري، وإنما كنّى عن اسمه، يعني أن البخاري أحد من حدث مسلما به"[9].

قال النووي: " لكن كيف كان فلا يحتج بهذا المتن من هذه الرواية لو لم يثبت من طريق آخر ولكن قد ثبت من طريق آخر فقد رواه البخاري في صحيحه عن إسماعيل بن أبي أويس ولعل مسلما أراد بقوله غير واحد البخاري وغيره"[10]، وهو نفس ما ذهب إليه كل من السيوطي[11]، المباركفوري[12]، محمد الأمين الأرمي[13]، ومحمد فؤاد عبد الباقي محقق صحيح مسلم.[14]

---

[1] – ينظر:صحيح مسلم، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه، ج2/ص875، (ح/1211).

[2] – ينظر:صحيح مسلم ، كتاب الإمارة، باب السفر قطعة من العذاب، واستحباب تعجيل المسافر إلى أهله بعد قضاء شغله، ج3/ص 1526، (ح/1927).

[3] – أحمد بن يوسف بن خالد بن سالم الأزدي السلمي النيسابوري يكنى أبا الحسن كان أبوه ينسب الى الأزد وأمه الى سليم روى عنه الإمام مسلم في أحد عشر موضعا. ينظر ترجمته في: رجال صحيح مسلم لابن منجوية، ج1/ص36، (رقم/23).

[4] – ينظر صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، وغيرها بوضع الحمل، ج2/ ص1135 (ح/1497).

[5] – ينظر: صحيح مسلم، كتاب الفضائل ، باب فضائل طلحة والزبير، ج4/ص1880، (ح/50).

[6] – ينظر: المصدر نفسه، كتاب الإيمان، باب ندب من حلف يمينا فرأى غيرها خيرا منها، أن يأتي الذي هو خير، ويكفر عن يمينه، ج3/ص1272، (ح/1650).

[7] – ينظر: صحيح مسلم ، كتاب اللباس والزينة، باب في خاتم الورق فصه حبشي، ج3/ص1658، (ح/2094)،

[8] – القاضي عياض، إكمال المعلم، كتاب المساقاة، باب استحباب الوضع من الدين، ج5/ص222.

[9] – الرشيد العطار، غرر الفوائد، ج1/ص 153.

[10] – النووي، المنهاج، كتاب المساقاة، باب استحباب الوضع من الدين، ج10/ص219.

[11] – ينظر: الديباج للسيوطي، ج4/ص166.

[12] – ينظر: منة المنعم للمباركفوري ، ج 3/ ص40.

[13] – ينظر: الكوكب الوهاج للأرمي ، ج17، ص200

[14]– محمد فؤاد عبد الباقي، صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب استحباب الوضع من الدين، ج3/ص1191.(ح/1557).

كما ذكر محمد تقي العثماني أن المصنف أبهم شيخه، ولعله يريد البخاري وغيره، لأنّ الإمام البخاري أخرج هذا الحديث في صحيحه عن إسماعيل بن أبي أويس، وهذا أحد الأحاديث المنقطعة في صحيح مسلم.[1]

المطلب الخامس: بيان الاختلاف في الرواية

قال الإمام مسلم: "وروى الليث بن سعد، حدثني جعفر بن ربيعة، عن عبد الرحمن بن هرمز، عن عبد الله بن كعب بن مالك، عن كعب بن مالك، أنه كان له مال على عبد الله بن أبي حدرد الأسلمي، فلقيه، فلزمه، فتكلما حتى ارتفعت أصواتهما، فمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «يا كعب» ، «فأشار بيده كأنه يقول النصف» ، فأخذ نصفا مما عليه، وترك نصفا"[2].

المناقشة: ذكر الإمام النووي أن هذا الحديث هو أحد الأحاديث المقطوعة في صحيح مسلم ويسمى معلقا[3].

قلت: حديث كعب بن مالك أخرجه الإمام مسلم متصلا من طريقين:

الأول: عن عبد الله بن وهب عن يونس بن يزيد الأيلي عن ابن شهاب عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه.

الثاني: عن إسحاق بن إبراهيم عن عثمان بن عمر عن يونس به.

ثم ساقه معلقا من الطريق الثالث بصيغة "وروى الليث بن سعد".

كما أخرجه الإمام البخاري من طريق يحي بن بكير عن الليث بن سعد عن عن جعفر بن ربيعة[4] وأخرجه الإمام النسائي عن الربيع بن سليمان عن شعيب بن الليث عن الليث بنفس إسناد الإمام مسلم[5].

وقد روى الإمام مسلم هذا الحديث معلقا في آخر الباب ليبين الاختلاف في الرواية حيث أنّ ظاهره يخالف الحديثين الموصولين السابقين إذ جاء فيهما أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان في حجرته، فسمع أصوات كعب وابن أبي حدرد رضي الله عنهما بينما في الحديث المعلق جاء فيه "فتكلما حتى ارتفعت أصواتهما، فمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم".

قال ابن حجر في الفتح: "فظاهر الروايتين التخالف وجمع بعضهم بينهما باحتمال أن يكون مر بهما أو لا ثم إن كعبا أشخص خصمه للمحاكمة فسمعهما النبي صلى الله عليه وسلم أيضا وهو في بيته قلت وفيه بعد لأن في الطريقين أنه صلى الله عليه وسلم أشار إلى كعب بالوضيعة وأمر غريمه بالقضاء فلو كان أمره صلى الله عليه وسلم بذلك تقدم لهما لما احتاج إلى الإعادة والأولى فيما يظهر لي أن يحمل المرور على أمر معنوي لا حسي"[6].

---

[1] – ينظر:تكملة فتح الملهم لتقي العثماني، ج1/ ص487.

[2] – مسلم، صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب الوضع من الدين، ج3/ص1193، (ح/1558).

[3] – النووي، المنهاج، ج10/ص219.

[4] – البخاري، صحيح البخاري، كتاب الخصوم، باب في الملازمة، ج3/ص123،(ح/2424).

[5] – النسائي، سنن النسائي، كتاب آداب القضاة، باب إشارة الحاكم على الخصم بالصلح، ج8/ص244، (ح/5414).

[6] – ابن حجر، فتح الباري، ج1/ص552.

وقد ذكر ذلك محمد الأمين الأرمي[1]، ومحمد تقي العثماني[2] في شرحيهما لصحيح مسلم.

بينما ذكر الرشيد العطار أن الإمام مسلم رواه مقطوعا لغرض المتابعة, ثم أردف بقوله: "ولا يخفى على من له معرفة بالحديث وطرقه أن الحديث إذا كان متصلا من وجه صحيح ثم ذكر راويه لذلك الحديث طريقا مقطوعا على وجه التعريف بالمتابعة أن ذلك لا يؤثر في اتصاله ولعل مسلما رحمه الله لم يقع له حديث الليث هذا بالسماع المتصل عنه، فأورده مقطوعا على وجه المتابعة كما ذكرناه"[3].

المطلب السادس: حديث روي بصيغة المنقطع ولم يذكر العلماء سبب إيراده بهذه الصيغة.

قال الإمام مسلم: "وحدثت عن أبي أسامة، وممن روى ذلك عنه إبراهيم بن سعيد الجوهري، حدثنا أبو أسامة، حدثني بريد بن عبد الله، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن الله عز وجل إذا أراد رحمة أمة من عباده، قبض نبيها قبلها، فجعله لها فرطا وسلفا بين يديها، وإذا أراد هلكة أمة، عذبها ونبيها حي، فأهلكها وهو ينظر، فأقر عينه بهلكتها حين كذبوه وعصوا أمره"[4].

المناقشة:

ذكر الغساني هذا الحديث ضمن الأحاديث المنقطعة في صحيح مسلم[5] كما تابعه الإمام المازري والقاضي عياض لأنّ الإمام مسلم لم يسم الذي حدثه عن أبي أسامة[6]، وتعقبهم النووي بقوله: "وليس هذا حقيقة انقطاع وإنما هو رواية مجهول وقد وقع في حاشية بعض النسخ المعتمدة قال الجلودي حدثنا محمد بن المسيب الأرغياني قال حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري بهذا الحديث عن أبي أسامة بإسناده"[7]، و وذكر محمد الأمين الأرمي أنّ هذا الحديث مما انفرد به الإمام مسلم أي لم يروه غيره.[8]

قلت: أخرج الإمام مسلم الحديث بهذا السند المقطوع منفردا في بابه دون أن يعقبه بحديث آخر أما ذكره محمد الأمين الأرمي أنّ هذا الحديث مما انفرد به الإمام مسلم، أي لم يروه غيره ففيه نظر

لأنّ هذا الحديث أخرجه أيضا عن أبي أسامة كل من:

---

[1] – محمد الأمين الأرمي، الكوكب الوهاج، ج17/ ص207.

[2] – محمد تقي العثماني، تكملة فتح الملهم، كتاب المساقاة، باب الوضع من الدين ج1/ ص 464.

[3] – الرشيد العطار، غرر الفوائد، ج1/ص128.

[4]– مسلم، صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب إذا أراد الله تعالى رحمة أمة قبض نبيها قبلها، ج4/ص1791، (ح/2288)

[5] – ينظر: تقييد المهمل للغساني ، ص803.

[6] – ينظر: المعلم للإمام المازري، ج3/ص219، (رقم/1063) – وإكمال المعلم للقاضي عياض، كتاب الفضائل، باب إذا أراد الله تعالى رحمة أمة قبض نبيها قبلها، ج7/ص256.

[7] – النووي، الديباج، كتاب الفضائل، باب إذا أراد الله تعالى رحمة أمة قبض نبيها قبلها، ج15/ص52.

[8]. – الأرمي، الكوكب الوهّاج، كتاب الفضائل، باب بيان مثل ما بعث به النبي صلى الله عليه وسلم من الهدى والعلم وشفقته على أمته وذكر كونه خاتم النبيين وذكر إذا أراد الله رحمة أمّة قبض نبيها قبلها، ج23/ ص58.

– البزار في مسنده من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري عن أبي أسامة.[1]

– ابن حبان من طريقين: الأول عن محمد بن المسيب بن إسحاق الأرغياني، عن إبراهيم بن سعيد الجوهري[2]، والثاني عن عمر بن عبد الله الهجري، وأحمد بن عمر بن يوسف، وعمر بن سعيد بن سنان كلهم عن إبراهيم بن سعيد الجوهري بمثل إسناد الإمام مسلم.[3]

– البيهقي من طريق أبي القاسم الحربي عن أبي سعيد أحمد بن محمد بن أبي عثمان النيسابوري، عن محمد بن المسيب الأرغياني، عن إبراهيم بن سعيد الجوهري.[4]

كما وصله الغساني عن حاتم بن محمد عن أبي سعيد السجزي عن الجلودي عن محمد بن المسيب

الأرغياني، عن إبراهيم بن سعيد الجوهري عن أبي أسامة بإسناده.[5]

وإبراهيم بن سعيد الجوهري روى عن أبي أسامة في ثلاثة مواضع عند الإمام مسلم غير الموضع المذكور أعلاه[6].

أقول : قد يظهر للوهلة الأولى أنّ هذا الحديث رواه الإمام مسلم منقطعا لأنه استعمل صيغة "وحدثت عن أبي أسامة" وهو موهم بأنّ من حدّث الإمام مسلم مبهم لكن ما ذكره في سياق الإسناد يزيل الإبهام كلية حيث قال: " وممن روى ذلك عنه إبراهيم بن سعيد الجوهري" أي ممّن روى لي ذلك عنه إبراهيم بن سعيد، ثمّ عقبه بـ : "حدثنا أبو أسامة"، والقائل حدثنا أبو أسامة هو إبراهيم، فلا انقطاع في السند، وما قصده الإمام مسلم من قوله السابق أنّه سمع هذا الحديث من غير إبراهيم، كما أنّه سمعه أيضا من إبراهيم.

فقد يكون الغرض هنا هو الإيعاز منه بكثرة من حدثه بهذا الحديث ولم يتسع له المقام لذكرهم خشية الطول والله أعلم.

الخاتمة:

---

[1] – ينظر: مسند البزار، ج8/ص154، (ح/3177).

[2] – ينظر: صحيح ابن حبان، كتاب التاريخ، ذكر الإخبار بأن أول حادثة في هذه الأمة من الحوادث قبض نبيها صلى الله عليه وسلم، ج15/ص22، (ح/6647).

[3] – ينظر: نفس المصدر السابق، كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن فضائل الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، باب ذكر الإخبار بأن من أراد الله به الخير قبض نبيه قبله حتى يكون فرطا له، ج16/ص198، (ح/7215).

[4] – البيهقي، الأسماء والصفات، ج1/ص392، (ح/317).

[5] – ينظر: تقييد المهمل لأبي علي الغساني، ص803.

[6] – الموضع الأول : متابعة في كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام، وأي أموره أفضل، ج1/ص66، (ح/42)

الموضع الثاني: متابعة في كتاب الإيمان، باب اختباء النبي صلى الله عليه وسلم دعوة الشفاعة لأمته، ج1/ص190 (ح/200)، الموضع الثالث: في كتاب الجهاد والسير، باب صلح الحديبية في الحديبية، ج3/ص1413،(ح/1785).

اختلف العلماء حول عدد الأحاديث المقطوعة في صحيح مسلم، لكن بعد البحث توصلت بحول الله تعالى إلى أنّ عددها ست عشرة حديثا لم يروها أصالة إنما رواها لأغراض متعددة ذكرها بعض العلماء عرضا عند تناولهم لصحيح مسلم وهذه الأغراض متمثلة فيما يلي:

1: ما رواه في المتابعات والشواهد، وعددها تسعة أحاديث.

2: ما رواه لبيان زيادة لفظ في الحديث يفيد حكما فقهيا مختلف فيه وعددها حديثين.

3: ما رواه لبيان مخالفة الراوي لغيره وعددها حديثين.

4: ما أبهم راويه لأنّ شهرته عند أهل الفنّ تغني عن تعيينه وهو حديث واحد.

5: ما رواه لبيان الاختلاف الواقع في الرواية وهو حديث واحد.

6. ما لم يتبيّن لأحد سبب إيراده مقطوعا: وهو حديث واحد رواه الإمام مسلم منفردا في بابه ولم يُعْرَف له غرضا معينا على حسب بحثي المتواضع.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن أبي حاتم: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي (ت:327هـ)الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، 1271 هـ 1952م.
2. ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين (ت: 643هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر سوريا، دار الفكر المعاصر بيروت، طبعة: 1406هـ - 1986م.
3. ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، 1408هـ.
4. ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم، تحقيق أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية الرياض، طبعة 1998م.
5. ابن العماد الحنبلي: عبد الحي بن أحمد بن محمد ، العَكري أبو الفلاح (ت:1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط، تخريج عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م.
6. ابن الكيال: بركات بن أحمد بن محمد الخطيب، أبو البركات، زين الدين (ت:929هـ)، الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات ، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون . بيروت، الطبعة: الأولى . 1981م.]
7. ابن الملقن: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت:804هـ) ، تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة: الأولى، 1994م.
8. ابن جماعة، بدر الدين أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله الكناني الحموي

الشافعي(ت: 733هـ)، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، 1406هـ.

9. ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم البُستي (ت:354هـ)، صحيح ابن حبان، ترتيب: علاء الدين بن بلبان (ت:739 هـ)، تحقيق وتخرج الأحاديث وتعليق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988م.
10. ابن حبان، الثقات، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى 1393هـ - 1973م.
11. ابن حجر: أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت:852هـ)، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1404هـ/1984م.
12. ابن حجر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، 1422هـ.
13. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، تصحيح محب الدين الخطيب، تعليق عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة - بيروت، 1379هـ.
14. ابن خزيمة: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت: 311هـ) ، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي بيروت.
15. ابن دقيق العيد تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع، (ت:702هـ) الاقتراح في بيان الاصطلاح، دار الكتب العلمية – بيروت.
16. ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، مطبعة السنة المحمدية، دون تاريخ النشر.
17. ابن شاهين: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب البغدادي (ت:385هـ)، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، تحقيق حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة أضواء السلف الرياض، الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1999م.
18. ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: 463هـ)، الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 1421 هـ-2000م.
19. ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري ثم الدمشقي (ت:774هـ)، الباعث الحثيث، اختصار علوم الحديث، تحقيق أحمد محمد شاكر دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة: الثانية.
20. ابن مَنْجُويَه: أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر (ت:428هـ)، رجال صحيح مسلم، تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1407هـ.
21. الأبناسي: إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الشافعي (ت: 802هـ)، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى 1418هـ 1998م.

22. أبو عوانة: يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ت:316هـ) ، المستخرج، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة بيروت، الطبعة: الأولى، 1419هـ- 1998م.
23. أبو نعيم: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى الأصبهاني (ت:430هـ)، المسند المستخرج على صحيح مسلم، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1417هـ - 1996م.
24. أبو يعلى الخليلي: خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (ت:446هـ)، فوائد أبي يعلى، دراسة وتحقيق أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، دار ماجد عسيري، جدة - المملكة العربية السعودية الطبعة، الأولى 1422هـ - 2001 م.
25. الأبي: أبو عبد الله محمد بن خلفة الوشتاني (ت:827هـ أو 828هـ)اكمال الإكمال، دار الكتب العلمية بيروت.
26. أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني (ت:241هـ) ، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط عادل مرشد، وآخرون إشراف عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م.
27. أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري - أحمد عبد الرزاق عيد - محمود محمد خليل، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، 1417 هـ / 1997م.
28. الأرمي، محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري، الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار المنهاج، دار طوق النجاة جدة، الطبعة الأولى 1430هـ – 2009م.
29. البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت:256هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ.
30. البزار: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي (ت:292هـ)، البحر الزخار، تحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (من ج 1إلى ج9)، وعادل بن سعد وآخرون، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 2009م
31. البيهقي: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر (ت:458هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003م.
32. البيهقي، الأسماء والصفات، تحقيق تخريج الأحاديث تعليق عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1993م.
33. الحاكم: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري (ت:405هـ) المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، 1411هـ – 1990م.

34. الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت:463هـ)، الكفاية في علم الرواية، تحقيق، أبو عبد الله السورقي, إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة.
35. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ – 2002م.
36. الخطابي: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، (ت:388هـ) ، معالم السنن، المطبعة العلمية حلب، الطبعة: الأولى 1351 هـ – 1932م.
37. الجعبري، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريّ (ت: 732هـ)، رسوم التحديث في علوم الحديث، تحقيق: إبراهيم بن شريف الميلي، دار ابن حزم – لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ – 2000م.
38. الجياني: أبو علي الحسين بن محمد الغساني (ت:498هـ)، تقييد المهمل وتمييز المشكل، اعتناء علي بن محمد عمران ومحمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2000م.
39. الحاكم الكبير: أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري (ت:378هـ)، شعار أصحاب الحديث، تحقيق: صبحي السامرائي، دار الخلفاء الكويت.
40. الحميدي: محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد ا (ت: 488هـ)، الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، تحقيق علي حسين البواب دار ابن حزم بيروت، الطبعة: الثانية 1423هـ – 2002م.
41. الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (ت:385هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. دار طيبة – الرياض.
42. الدارقطني، الإلزامات والتتبع ، دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1405 هـ – 1985م.
43. الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز(ت: 748هـ)، الموقظة في علم مصطلح الحديث، اعتناء عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، 1412هـ.
44. الذهبي، ميزان الاعتدال ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ، الطبعة: الأولى، 1382 هـ – 1963م.
45. الذهبي، سير أعلام النبلاء، دار الحديث– القاهرة، الطبعة 1427هـ–2006م.
46. الذهبي، العبر في خبر من غبر، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت.
47. الزركشي: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي (ت: 794هـ)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف الرياض، الطبعة: الأولى، 1419هـ – 1998م.

48. السخاوي: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن(ت: 902هـ)، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م.
49. السراج: أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الخراساني (ت:313هـ)، المسند ، تحقيق إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد باكستان، الطبعة: 1423 هـ - 2002م.
50. السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت:911هـ) تدريب الراوي شرح تقريب النووي، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
51. السيوطي، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، تحقيق أبو إسحاق الحويني، دار ابن عفان للنشر والتوزيع – المملكة العربية السعودية – الخبر، الطبعة: الأولى 1416هـ - 1996م.
52. الشوكاني: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت:1250هـ)، نيل الأوطار، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، 1413هـ - 1993م.
53. الطحاوي: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري (ت:321هـ) ، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق ، مراجعه وترقيم الكتب والأبواب والأحاديث يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب، الطبعة: الأولى1414 هـ - 1994م.
54. العراقي: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت:806هـ)، شرح التبصرة والتذكرة ، تحقيق عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2002 م.
55. العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1389هـ/1969م.
56. العلائي: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي (ت:761هـ)، المختلطين، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة: الأولى، 1417هـ - 1996م.
57. الكافِيَجي: محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين، أبو عبد الله (ت: 879هـ ، المختصر في علم الأثر، تحقيق: علي زوين، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة: الأولى، 1407هـ.
58. القاضي عياض:أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت544هـ)، إكمال المعلم، تحقيق يحي اسماعيل، دار الوفاء مصر، الطبعة الأولى1419هـ/ 1998م.
59. القرطبي: أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم (ت656هـ)، المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، تحقيق وتعليق محي الدين ديب مستو وآخرون، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب دمشق بيروت.
60. الكافِيَجي: محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين، أبو عبد الله (ت: 879هـ ، المختصر في علم الأثر، تحقيق: علي زوين، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة: الأولى، 1407هـ.
61. المازري: أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر،(ت536هـ)، المعلم بفوائد مسلم، تحقيق محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر (تونس)، الطبعة الثانية 1987م.

62. المباركفوري، صفي الرحمان (1427هـ)، منة المنعم، دار السلام للنشر والإشهار الرياض، الطبعة الأولى 1424هـ – 1999م.
63. المزي: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين(ت:742هـ) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف, مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى 1400هـ – 1980م.
64. النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، (ت:303هـ)، المجتبى من السنن السنن الصغرى للنسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، 1406هـ – 1986م.
65. النسائي: النعوت الأسماء والصفات، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة العبيكان السعودية الطبعة: الأولى 1419هـ - 1998م.
66. النعيمي: أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان تيسير مصطلح الحديث ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة 1425هـ-2004م.
67. النووي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت:676هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي – بيروت - الطبعة الثانية 1392هـ.
68. النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1405 هـ - 1985م..
69. سبط بن العجمي: برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي (ت:841هـ) الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط ، تحقيق: علاء الدين علي رضا، دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1988م.
70. شبير أحمد العثماني، فتح الملهم بشرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري، تعليق محمد رفيع العثماني، تخريج وترقيم نور البشر بن نور الحق، مراجعة وتدقيق محمود شاكر،
دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى، 1426هـ – 2006م.
71. محمد تقي العثماني، تكملة فتح الملهم، مراجعة وتدقيق وتكملة محمود شاكر، دار إحياء التراث الغربي بيروت، الطبعة الأولى 1426هـ – 2006م.
72. مسلم بن الحجاج: أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت:261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت.
73. نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر دمشق سورية، الطبعة الثالثة 1418هـ -1997م.